حقوق الإنسان لا مكان لها في صفقات السلاح

التغيير

وافقت الحكومة الفيدرالية العام الماضي على صفقة مع صلات تجارية كندية لبيع أسلحة تقارب 74 مليون دولار للمملكة ، حتى في ظل دعوات إلى كندا لوقف صفقات الأسلحة مع آل سعود ، أحد المقاتلين الرئيسيين الذين يغذون الحرب على اليمن.

و في تقرير نشرته صحيفة "theglobeandmail" الكندية، أعده "CHASE STEVEN" وترجمه "التغيير" قالت "جلوبال أفيرز" -حكومية- في تقرير إن أوتاوا أصدرت تصريح سمسرة لشركة كندية باعت متفجرات بقيمة 73.9 مليون دولار للمملكة. مصدرها فرنسا، وفقًا لتقرير عام 2020 الصادر مؤخرًا عن صادرات السلع العسكرية من كندا.

في عام 2018 ، أقر البرلمان تشريعًا يمنح أوتاوا سلطة تنظيم السمسرة في بيع أو نقل الأسلحة أو غيرها من التقنيات المقيدة بين دولتين أجنبيتين أو أكثر عندما يشارك كنديون أو شركات كندية في الصفقة. وهذا يعني أن صفقات الأسلحة الأجنبية التي يتوسط فيها كنديون أو شركات كندية موجودة خارج البلاد تتطلب تصريح سمسرة من أوتاوا.

تكشف أوتاوا القليل عن هذه المعاملات. إنها تحافظ على سرية هويات سماسرة وموردي الأسلحة باسم السرية التجارية. كما أنها لا تكشف عن الطبيعة الدقيقة للبضائع المباعة، وتكتفي بالقول في هذه الحالة أنها تنتمي إلى قائمة مراقبة الصادرات فئة 2.4 والتي تشمل "القنابل والطوربيدات والصواريخ وغيرها من العبوات الناسفة وما يتصل بها من معدات وملحقات. . "

وتخوض المملكة حربًا على اليمن المجاورة منذ عام 2015 كقائد لتحالف دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

ودعت جماعات حقوق الإنسان والقادة السياسيين الغربيون - بما في ذلك البرلمان الأوروبي - إلى تجميد مبيعات الأسلحة إلى المملكة.

وقالت كيلسي غالاغر ، الباحثة في مشروع بلوشيرز Plowshares Project ، وهي مجموعة لنزع السلاح تتعقب صادرات الأسلحة ، إنه من المحير لماذا تمنح كندا الضوء الأخضر لتصريح سمسرة لبيع المتفجرات إلى المملكة، التي تنفذ ضربات جوية في اليمن منذ ست سنوات.

وقالت: "القلق هنا هو أن كندا يمكن أن تسهل نقل المتفجرات العسكرية إلى دولة تنتهك القانون الإنساني الدولي بشكل متكرر".

وأشار السيد غالاغر إلى أن فريق خبراء تابع للأمم المتحدة بشأن اليمن قال "إن توفير الأسلحة لأي من أطراف النزاع في اليمن يسهل الصراع نفسه ويحتمل وقوع جرائم حرب".

ورفضت وزارة الشؤون الخارجية الرد على الأسئلة المتعلقة بأسباب موافقتها على صفقة الوساطة البالغة 74 مليون دولار ، وبدلاً من ذلك قدمت ملخصًا للقواعد المنشورة التي تحكم التصاريح.

وقال المتحدث باسم الشؤون العالمية غرانتلي فرانكلين في بيان أرسل بالبريد الإلكتروني إنه بموجب القانون الكندي ، لن يتم إصدار تصريح إذا اعتقدت الحكومة أن "هناك خطرًا كبيرًا من أن العناصر

التي سيتم التوسط فيها يمكن استخدامها لارتكاب أو تسهيل انتهاك خطير القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو أعمال العنف الجسيمة القائمة على النوع الاجتماعي أو العنف ضد النساء والأطفال ".

وقال جاك هاريس ، الناقد للشؤون الخارجية في الحزب الوطني الديمقراطي ، إن الحكومة لديها سجل في اتخاذ وجهة نظر "ضيقة جدًا" لما يشكل خطرًا من صادرات الأسلحة ، مشيرًا إلى تقارير متتالية من قبل الشؤون الخارجية تحدد مبيعات أسلحة بمليارات الدولارات إلى المملكة لم تكن مشكلة .

وقال السيد هاريس: "هذا جزء من نمط مستمر ، خاصة مع المملكة ". "هناك فشل مستمر من قبل هذه الحكومة عندما يتعلق الأمر بمتابعة التزامها المعلن بحقوق الإنسان".

ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، قُتل ما يقرب من ربع مليون شخص في حرب اليمن. أدى الصراع إلى وفاة ما يقدر بنحو 233 ألف شخص منذ عام 2014 - بما في ذلك 131 ألف حالة وفاة لأسباب غير مباشرة مثل نقص الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية. كما أدى إلى ما وصفته منظمة الأمم المتحدة بـ "أسوأ أزمة إنسانية في العالم".

في الخريف الماضي ، تم تسمية كندا علنًا لأول مرة كواحدة من الدول التي تساعد في تأجيج الحرب في اليمن من قبل لجنة من الخبراء المستقلين الذين يراقبون الصراع لصالح الأمم المتحدة والتحقيق في جرائم الحرب المحتملة من قبل المقاتلين ، بما في ذلك المملكة.

وشملت الدول الأخرى المذكورة فرنسا والولايات المتحدة. لا تزال المملكة الوجهة الأولى لتصدير البضائع العسكرية الكندية الصنع بعد الولايات المتحدة ، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى صفقة بقيمة 15 مليار دولار لبيع عربات مدرعة ، والعديد منها مزود بمدافع إلى الرياض.

تمتلك المملكة أحد أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم. وقال تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2020 إن "قمع الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع قد تكثف".

ومن بين الذين تعرضوا للمضايقة أو الاعتقال التعسفي أو المحاكمة أو المسجونين "منتقدو الحكومة ونشطاء حقوق المرأة والمدافعون عن حقوق الإنسان وأقارب النشطاء والصحفيون وأعضاء الأقليات والمنتقدون عبر الإنترنت لردود الحكومة على جائحة COVID-19". بحلول نهاية عام 2020 ، "تم تقريبًا

اعتقال أو سجن جميع المدافعين المعروفين عن حقوق الإنسان في المملكة في نهاية العام".

كانت الدول الغربية مترددة في الاستجابة للدعوات لتقليص مبيعات الأسلحة. أشار توماس جونو ، الأستاذ المشارك في كلية الدراسات العليا للشؤون العامة والدولية بجامعة أوتاوا ، إلى أنه في حين أن الرئيس الأمريكي جو بايدن ليس ودودًا مع المملكة كما كان سلفه دونالد ترامب ، فإن صفقات الأسلحة مستمرة.

وقال البروفيسور جونو: "لقد تغيرت النغمة لكن جوهر العلاقة مستمر".

وقال إنه يعتقد أن الولايات المتحدة مترددة في إنهاء مبيعات الأسلحة للرياض لأنها ستعيق القتال في اليمن "ومن ثم ينتصر أنصار ا. ... وهذا ليس جيدًا من الناحية الاستراتيجية ولأن أنصار ا فظيعون من منظور حقوق الإنسان " حسب قوله.